

حمان : الاربعاء ٢٩ جمادى الاولى سنة ١٣٨٣ هـ. الموافق ١٦ تشرين الاول سنة ١٩٦٣ م. العدد ١٧١٥

الفهرس

صفحه	
3131	- Ni .
1210	عجلس الامسة نطام رامم (۸۷) لسنه ۱۹۹۳ نظام مراقبة اعمال شركات التأمين على البضائع المعدل
1217	نظامية مرمم، لسنة ١٩٦٣ - نظام رسوم الملاهي العمومية في اريحا المعدل
1817	نظام رقيم (٨٩) لسنة ١٩٦٣ نظام مدل لنظام نقل البضائع والحيوانات والاجور والرسوم المرتبة عليها
1814	نظام رقم (٩٠) لسنة ١٩٦٣ نظام علاوات غلاء المعيشة لموظفي البلديات
184.	نظام رقم (٩١) لسنة ١٩٦٣ - نظام تأجير وتفويض املاك الدولة
1272	قرارات رقم (٢٧و٢٨و٢٩) صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوامين
1272	امرا دفاع رفم (٣٤ و٣٥) صادران عن رئيس الوزد اء
1840	امر صادر عن رئيس الوزراء
1240	الاتفاق الاقتصاد السوري برين ترين مي من قان بن الاتحار مع العلم
1240	امر اناطة صادر بموجب قانون الاتجار مع العدو تصحیح خطأ

مطبعة القوات المسلحة الاردنية

CHO IN CO. 15

نحدالمسية للعلك ملك الملكة للعارونية ولمائمية

بمقتضى الفقرة (١) من المادة (٧٨) من الدستور تصدر ارادتنا بما هو آت : ــ

1

يرجأ اجتماع مجلس الامة في دورته العادية الى اليوم الاول من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٦٣ .

1974/9/49

لمحتين بطسلال

رئيس الوزراء

حسین بن ناصر

وزير الداخلية صالح المجسالي

نى محمد بن طلال نائب جلالة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٤) من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٩/٢٥ نأمر بوضع النظام الآتي : –

نظام رقم (۸۷) لسنة ۱۹۳۳

نظام مراقبة اعمال شركات التأمين على البضائع المعدل

صادر بمقتضى المادة (٤) من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥

المادة ٢ ــ. تعدل المادة (½) من النظام الاصلي باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) واضافة الفقرة (ب) التالية اليها .

ب لاوزير الذي خول الصلاحيات التي لرئيس الوزراء بمقتضى المادة (٣) من هذا النظام صلاحية اجراء اية تسوية او مصالحة في اية معاملة وفي اية دعوى اقيمت ولم تكتسب الدرجـــة القطعية او قبول غرامة يراها مناسبة عن اية مخالفة ارتكبت خلافا لاحكام هذا النظام او مـــا يصدر بموجبه من اوامر او اعلانات او تعليات بدلا من اتخاذ الاجراء القانوني ضد مرتكب الخالفة ويحق له ان يدفع المكافأة التي يراها مناسبة الى اي مخبر يفضي بمعلومات تؤدي الى اكتشاف الجريمة .

1974/9/77

محمد بن طلال

نائب رئيس الوزراء وزيـــر الداخليـــة ووزبر ووزير الخارجية بالوكالة وزيدر الماليــــة المواصلات بالوكالة سعيد المهــــقي عبد الرحمن خليفة صالح المجـــالي وزير دولة لشؤون رئاسة قائم باعمال قاضي القضاة وزير الوزراء ووزير الدفساع التربية والتعليم والعدليسة ووزير الاقتصاد الوطني عبد القادر الصالح حسن الكايد رشاد الخطيب وزير الصحــة ووزير الشؤون وزير الاشغال العامسة وزيىر الانشاء والتعمسير وزيسر السزراعة الاجتماعية والعمل بالوكالة عبد اللطيف العنبتاوى صالح برقسان كامل محي الدين ايوب مسلم

محمد بن طلال

عن محمد بن طلال نائب جلالة الملك المعظم

بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٩/٢٥ ذاءر بوضع النظام الاتي . ــ

نظام رقم (۸۸) لسنة ١٩٩٣

نظام رسوم الملاهى العمومية في اريحا المعدل

صادر بمقتضى المادة ٤١ من قانون الباديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

المادة ١ .. يسمى هذا النظام (نظام رسوم الملاهي العمومية في ارتِحا المعدل لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع النظام رقم ١ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ علمه من نعديلات كنظام واحد ويعمل به مسن تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ ــ تعدل المادة (٣) من النظام الاصر بالغاء ما جاء في النقره (ج) منها والاستعاضة عنه بمـــا يلي .-

ج – يستوفى رسم شهري لا يزيد عن ثمانية عشر فلسا عن كل كرسي معد للعمــــل في دور السيمًا : على ان لايقل عدد الكراسي التي تعتبر معدة للعمل في اي دار للسيما من اجل اغراض هذا النظاء عن العدد المقرر من وقت لاخر لتلك الدار من اجل جباية رسوم الخزينة . وعلى ان يعين المجلس البلدي من وقت لاخر مقدار الرسم الواجب استيفاؤه من كل سينما .

1977/9/77

محمد بن طلال نائب رئیس الوزراء ووزیر الخارجیة بالوکالة	وزير المـــاليـــــــــــــــــــــــــــــــ	وزير الـداخليــة ووزير المواصـــلات بالوكالـــة صالح المجالي
سعيد المفتي وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير الداــاع عبد القادر الصالح	وزير التربيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	قائم باعمال قاضي القضاة ووزير الاقتصاد الوطني وشاد الخطيب

وزير الصحة ووزير الشؤون

وزير الانشـــاء والتعمير وزيـــر الزراءـــة الاجتماعية والعمل بالوكالة وزير الاشغــــال العـــامة أيوب مسلم كامل محيي الدين صالح برقان عبد اللطيف العنبتاري

في محمد بن طهدل نائب جهالة الملك المعظم

بمتنضى المادة ١٠ من قانون الحط الحجازي الاردني لسنة ١٩٥٢ وبناء على ١٥ قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٩/٢٥ نأمر بوضع النظام الاتي : -

نظــام رقم (۸۹) لسنة ۱۹۳۳

نظام معدل لنظام نقل البضائع والحيوانات

والاجور والرسوم المترتبة عليها

صادر بالاستناد الى المسادة العاشرة مسن قانون الحط الحجازي الاردبي رقم (٢٣) لسنة ١٩٥٢

المادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام نقل البضائح والحبواناتوالاجور والرسوم المترتبة عليها لسنة١٩٦٣) ويقرأ مع النظام رقم (٤٤) لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل بـــه من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٥٧) من النظام الاصلي باضافة الجملة التالية اليها بعد عبارة (تعفى ايام الجمع) الواردة في مستهلها .

« او الاحاد التي تعطل فيها دوائر البعثات الاجنبيه او بعض المكاتب والشركات والمؤسسات الاخرى» .

1974/9/47

وشاد الخطيب

نائب رئيس الوزراء وزير الداخليــة ووزير ووزير الخارجية بالوكاله وزيـــر المــاليـــــــــة المواصــــلات بالوكالــــة سعيد الملمي عبد الرحمن خليفة صالح المجالي وزير دوله لشؤون رئاسة وزير قانم باعمال قاضي القضاة الوزراء ووزير الدفساع التربية والتعليم والعسدلية ووزير الاقتصاد الوطني عبد القادر الصالح

حسن الكايد

وزير الصحة ووزير الشؤون

الاجتماعية والعمل بالوكالة وزير الاشغمال العمامة وزير الانشاء والتعمسير وزير الزراعسسة عبد اللطيف العنبتاوي صالح برقان كامل هي الذين

Jan in ide

خدالمسير للنعل ملك الملكة للفارونية المحاتمية

بمقتضى المادة (27) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٨/ ١٩٦٣/٩ نأمر بوضع النظام الآتي : _

نظام رقم (٩٠) لسنة ١٩٦٣

نظام علاوات غلاء المعيشة لموظفي البلديات

صادر بمقتضى المادة (٤٣) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام علاوات غلاء المعيشة لموظفي البلديات لسنة ١٩٦٣) . ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ – يكون للكلمات الواردة ادناه المعاني المخصصة لها ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك : –
تعني كلمة (البلدية) المجلس البلدي ، او لجنة البلدية ،او مجلس امانة العاصمة ، او مجلس امانةالقدس
وتعني كلمة (الموظف) اي شخص يشتغل في خدمة البلدية ويتقاضى راتبا شهريا من موازنتها ، ولا
تشمل الاشخاص اللين جرى استثناؤهم من علاوة غلاء المعيشة ، او الذين تستخدمهم البلدية على
حساب المخصصات المفتوحة ، او مخصصات المشاريع او الامانات .
وتعني كلمة (ولد) الذكر او الانثى .

المادة ٣ ــ يعطى الموظف علاوة عائلية على النحو التالي : ــ

h.a	فلس دينار		
دينار			
شهريا	Y		الزوجـــة
		۸۷o	الولـــد الاول
شهريا			الولسد الثاني
شهريا	1	۸۵۰	الولسد الثالث
شهريا	1	070	
شهريا		۳۱.	الولسد الرابسع

المادة ؛ ـــ اذا تعددت زوجات الموظف فتعطى العلاوات المحصصة للاولاد عن الزوجات الاضافيات بالاضـــافة ... للزوجة الاولى بشرط ان لا يزيد عدد الزوجات الاضافيات مع الاولاد الذين يستحقون العلاوة على اربعة

المادة ٥ ــ لا تدفع العلاوة في الحالات التالية : ــ

أ _ الى الموظفة عن زوجها ، في اية حالة ؛ او عن اولادها اذا كان والدهم على قيد الحياة .

. ب ـ عن الاولاد بعد اكمالهم الرابعة عشرة من اعمارهم .

- ج ــ الى الموظف عن زوجته التي تتقاضى راتبا شهريا من مصلحة عامة او خاصة على ان لا يحل محلها احد الاولاد في هذه الحالة .
- د -- مع مراعاة احكام الفقرة السابقة ، اذا حجبت علاوة الزوجة لاي سبب ، وكان الموظف اولاد
 فيحل احدهم محل الزوجة بالإضافة الى اربعة اولاد آخرين .
- المادة ٦ عند حساب العلاوات للذين يعينون مجدداً ، او الذين ينفصلون عن الحدمـــة يتخذ الاستحقاق الشهري للعلاوات اساسا للحساب وتعطى بنسبة عدد الايام في الشهر .
- المادة ٨ علاوات غلاء المعيشة التي صرفت لموظفي البلديات على الاسس المبينة في التعليمات والانظمة المعمول بها لموظفي الحكومة منذ تاريخ العمل بها وحتى تاريخ العمل بهذا النظام ، تعتبر وكأنها صرفت بمقتضاه .
 - المادة _ ٩ كل من خالف احكام هذا النظام يعرض نفسه للعقوبة القانونية .

1974/4/4

احتين طلل

وزير السداء
ووزير المواص
صالح
قائم باعمال أ
۱۰ ووزير الاق
رشاد

وزير الانشاء والتعمير وزير الزراعــة وزيــر الصحة ووزير الشؤون وزير الاشغـــال العـــامة الاجهاعية والعمل بالوكاله عبد اللطيف العنبتاوي الدين صائح برقان عبد اللطيف العنبتاوي

Chair in the

قرار رقم (۲۷)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب سيادة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٢٦/٥/١٩٦٣ رقم ٢١٠/ميناء العقبة/٧٥٧٥ اجتمع الديوان الحاص بتفسير القوانين لأجل تفسير الفقرة (أ) من المادة ٧٩ من نظام الموظفين رقم ١ لسنة ٩٥٨ وبيان ما اذاكانت تجبز تكليف الموظف او المستخدم بالعمل في ايام العطل والاعياد الرسمية اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك و هل يستحق الأجر لقاء قيامه بالعمل في تلك الأيام ام لا .

وبعد الاطلاع على كتاب رئيس ديوان المحاسبة المؤرخ ٢٠/٥/٣٠ وكتاب رئيس ديوان الموظفين المؤرخ ٩٦٣/٥/٢٠ وكتاب رئيس ديوان الموظفين المؤرخ ٩٦٣/٤/١١ وتدقيق النصوص القانونية تبين لنا :

١ – ان الفقرة (أ) من المادة ٧٩ من نظام الموظفين تنص على ما يلي (يجب على الموظف ان يؤدي العمل المنوط به بدقة و امانة و نشاط و ان يخصص جميع او قات اللوام الرسمي لاداء و اجبانه الرسمية . و تحدد ساعات العمل و او قات الدوام الرسمية بأمر من رئيس الوزراء . و يجهوز تكليف الموظف بالعمل علاوة عدلى او قات الدوام الرسمي وعلى ساعات العمل المعينة لحذا اللدوام اذا اقتضت المسلحة العامة) .

والواضح من هذا النص ان واضع النظام استعمل صيغتين مختلفتين للتعبير عن الدوام الرسمي :

الأولى : اوقات الدوام الرسمي .

الثانية : ساعات العمل .

الأ.ر الذي يستنتج منه ان لكل عبارة منها مدلولا خاصا بها .

وبقراءة النص المذكور على ضوء النصوص الاخرى يتبين لنا ان عبارة (اوقات الدوام الرسمي) تعني (ايسام الدوام الرسمي (وعبارة ساعات العمل) الساعات التي يحددها رئيس الوزراء للعمل في تلك الايام سواء مسن حيث عددها او من حيث مبدأها ومنتهاها بدليل ان كلمة (عسلاوة) الواردة في النص المذكور ينسحب حكمهسا على (ساعات العمل) وعلى (اوقات الدوام الرسمي) وهي في كلتا الحالتين تعني الزيادة العددية لساعات العمل ولأوقات الدوام ولا يمكن ان يصح معنى هذه الزيادة الا اذا اعتبرنا (اوقات الدوام الرسمي) هي (ايام الدوام الرسمي) ولهذا فان ما جاء بالفقرة (أ) المطلوب تفسيرها من جواز تكليف الموظف بالعمل علاوة على اوقات الدوام الرسمي انمسا يعني العمل في ايام غير ايام الدوام الرسمي اي ايام الراحة الاسبوعية والعطل الرسمية المقررة وليس العمل بعد ساعات

وحيث لا يوجد في النظام ما يجيز اعطاء الموظف اجرا او مكافأة لقاء الاغمال الاضافية التي يقـــوم بها في مثل هذه الايام فانه لا يستحق شيئا من ذلك باستثناء الحالات المنصوص عليها في القوانين والانظمة الحاصة عملا بالمادة ١٣١٥م. نفس النظام.

. هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره . صدر/٤/٩/٤

رئيس الديوان الحاص	عضو	عضو	عضو	عضو
بتفسير القوانين رئيس محكمة التمييز	عضو محكمة النميير	عضو محكمة التمييز	المستشار الحقوقي	مندوب وزارة
علي مسار	موسى الساكت	Alich II. A	. لرئاسة الوزراء	الماليسة
3. G	. موسی اسا	تجيب الرشدان	شكري المهتدي	جال الحسن

خدالمسير للنعط منكر الملكة للغرونية المحاتمية

بمقتضى المادة ٦ من قانون ادارة املاك الدولة رقم ١٣ لسنة ١٩٦١ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٩/٢٨ فأمر بوضع النظام الآتي : ـــ

نظام تأجير و تفويض املاك الدولة المعدل

المادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام تأجير وتفويض امائك الدواة ناهدل لسنة ١٩٦٣) ويقرأ من النظام رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ مشره بالجريدة الرسمية.

المادة ٢ . تمدل المادة (١٩) من النظام الاصلي باضافة الفقرة التالية الى آخرها : _

اما اذا كانت الارض المراد تفويضها او تأجيرها الطالب مما لا تزيد مساحها على عشرة دو ممات فلوزير المالية ان ينسب لمجلس الوزراء تفويض او تأجير الارض بناءعلى توصية مدير الاراضي والمساحة دون تعيين لجنة لها ».

1974/9/49

الحسين بطسلال	
---------------	--

ناتب رئيس الوزراء ووزير الحارجية بالوكالة سغيد اللفتي	وزير المـــاليــــــة عبد الرحمن خليفه	وزير السداخلية ووزير المواصلات بالوكالة صالح المجالي
وزير دولة لشؤون رئاسة	وزير	الم باعمال قاضي القضاة
الوزراء ووزير الدفـــاع	التربيسة والتعليم والعدلية	ووزير الاقتصاد الوطني
عبد القادر الصالح	حسن الكايد	رشاد الحطيب

وزير الانشساء والتعمير وزيسر الزراعسة الاجتماعية والعمل بالوكالسة وزير الاشسفال العامسة الوب مسلم المسلمان العامل على الدين ال

قرار رقم (۲۸)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابة المؤرخ ٩٦٢/٩/٩ رقم ٢١/٤٤/٢/٤٤/٢ اجتمع الديــوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير احكام قانون ضريبة الدخل رقم ١٢ لسنة ٩٥٤ وبيان ما اذا كانت المكافأة التي يتقاضاها عضو مجلس ادارة شركة مساهمة تخضع لضريبـــة الدخل اذا كانت ارباح الشركة ذاتهـــا معفاه من هذه الضريبة بموجب عقد امتيازها وقانون تشجيع وتوجيه الصناعة رقم ٢٧ لسنة ٩٥٥ ام لا ؟

وبعد الاطلاع على كتاب مدير ضريبة الدخل المؤرخ ٩٦٢/٨/٣ والعريضة المقدمة من مستشار شركة مصفة البترول الاردنية المساهمة المؤرخة ٩٦٢/٦/٢٩ وتدقيق النصوص القانونية تبين لنا :

١ – ان البندين (أ) و (ب) من الفقرة الاونى من المادة الخامسة من قانون ضريبة "لمخل ينصان على ان اللخل الذي يتأتي لاي شخص في المملكة من ازباح او مكاسب. اي عمل او تجارة او مهند او صمعه مها كانت المدة التي جرت فيها ممارسة تلك التجارة او المهنة او الصنعة او العصل او من ارىاح او مكاسب اية وظيفــة يعتبر خاضعا لضريبة الدخل .

٣ – ان المادة ٤١ منه توجب على كل مستخدم (بكسر الدال) ان يقدم لمأمور التقدير كشفا يتضمن اسماء كاف الاشخاص المستخدمين لديه والدفعات والعلاوات التي تدفع اليهم مقابل استخدامهم واعتبرت كل عضو مز اعضاء مجلس ادارة اية شركة مستخدما(بفتح الدال) ايفاء بالغايات المقصودة من هذه المادة .

ومن هذه النصوص يتضح ان عضو مجلس ادارة اية شركة مساهمة يعتبر لاغراض قانون ضريبة الدخل مستخدما (بفتح الدال) وان المكافأة التي تدفع اليه لقاء هذا العمل تعتبر ارباحا خاضعة لضريبـــة الدخل بالمعنى المقصود ل المادة الحامسة المشار اليها .

اما كون ارباح الشركة ذاتها غير خاضعة لضريبة الدخل بالاستناد الى عقد امتيازها وقانون تشجيع وتوجيب الصناعة فان ذلك لا يؤثر على الوضع بالنسبة لاعضاء مجلس الادارة ، اذ ان الاعفاء المبحوث عنه انما يتعلق بالارباح التي تجنيها الشركة وهي الارباح الصافية بعد حسم النفقات التي تصرف في سبيل الحصول على الدخل ومن الواضح ان المكافأة التي تعطى لعضو مجلس الادارة تعد من النفقات على اساس ان القانون اعتبر العضو مستخدمـــــا لاغراض

، لهذا فان المكافأة التي يتقاضاها اعضاء مجلس ادارة اية شركة مساهمة تعتبر خاضعة لضريبة الدخل ولو كانت ارباح الشركة ذاتها معفاه من هذه الضريبة .

هذا ما نقرره بالاجباع في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها . 1444/4/8

رئيس الديــوان الخاص المستشار الحقوق عضو محكمة القييز عضو محكمية القييز مندوب وزارة: بتفسير القوانين لرثاسة الوزراء . الماليسة : المناه الرئيس محكمة التميز جمال الحسن شكري المهندي نجيب الرشدان على مسار

بناء على طلب سيادة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٢٢٪ ١٩٦٣/٤ رقم ك/ ١٣٠٥/١ اجتمع الديوان الحاص بتفسير القوانين لاجل تفسير البند الثاني من الجدول الملحق بقانون الكاتب العدل رقم ١١ لسنة ١٩٥٢ وبيان ما اذا كان كل واحد من الموقعين على وثيقة قيمتها تزيد على الحمسين دينارا يعتبر مكلفا بان يدفع الرسم عن مجموع الزياده ام انهم جميعاً مكلفون بدفع رسم واحد عن هذه الزيادة .

وبعدالاطلاع على كتابر ثيس ديوان المحاسبة المؤرخ١٧/ ١٩٦٣/٤ وتدقيق النصوص القانونية تبين لناان البند الثاني المطلوب تفسيره ينصعلي ما يلي(يستوفى ٢٠٠فلس عن كل توقيع اذا تجاوزت الوثيقة العشرة دنانير ولم تتجاوز الخمسين دينارًا واذا زادتقيمة الوثيقةعلى الحمسين دينار آفيؤخذ عن الزيادة عشرة فلوس عن كلءشرة دنانير او جزء منها). والواضح من هذا النص انه عندما تتجـــاوز قيمة الرثيقة الحمسين دينارا فيستوفى عن الحمسين دينارا الاولى (٣٠٠) فلس عن كل توقيع ثم يستونى عن مجموع الزيادة عشرة فلوس عن كـــل عشرة دنانير او جزء منها وذلك بصورة اجهالية بقطع النظر عن عدد التواقيع بدليل ان المشترع في العبارة الاخيرة قال (تستوفى عن مجموع الزيادة) ولم يقل عن كل توقيع كما فعل في الفقرة السابقة لها . هذا ما نقرره بالاكثرية في تفسير النص المطلوب تفسيره .

قرار رقم (۲۹)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

رئيس الديوان الحاص	عضو	عضو	عضو	عضو
بتفسير القوانين	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	المستشار الحقوقي	مندوب وزارة
رثيس محكمة التمييز	•		لرثاسة الوزراء	المــــالية
3		غــــالف	مخــــالف	
عـــلي مسيار	موسي الساكت	نجيب الرشدان	شكري المهتدي	حمال الحسن

قرار المخالفة

لدى الاطلاع على نصوص الجدول الملحق بقانون الكاتب العدل نجد ان واضع القـــانون اعتبر التوقيع اساسا لاستيفاء الرسوم بحيث تزيد في العقود بنسبة المبلغ المتعاقد عليه ، اذ ورد النص على أن يستو في الكاتب العدل خمسين فلساعن كل توقيع اذا كانت قيمة الوثيقة لا تزيد على عشرة دنانير ويستوفى عن كل توقيع مائتي فلس اذا زادت قيمتها على عشرة دنانير ولم تتجاوز الحمسين دينارا ، واذا زادت على الحمسين دينارا فيؤخذ عن الزيادة عشرةفلوس عن كل عشرة دنانير او جزء منها .

وهذا يدل على ان الشارع قدر ان كل توقيع في الحالات الثلاث هو الاساس في استيفساء الرسوم وانما تجنب يستوفى عن كل توقيع عشرة فلوس عن كل عشرة دنانير اذا زادت قيمة الوثيقة على الحمسين دينارا .

ولهذا فاننا نرى ان الكاتب العدل مكلف بان يستوفى عن كل توقيع عشرة فلوس عن كل عشرة دنانير اوجزء منها زائدة عن الحمسين دينارا .

هذا ما نقرره بصدد النص المطلوب تفسيره .

نجيب الرشدان

امر دفاع رقم (٣٤) لسنة ١٩٦٣

صادر بمقتضى الفقرة (ب) من المادة (٢) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩

بناء على ما تقتضيه السلامة العامة وتنسيب معالي وزير الدفاع ، آمر بالاستناد الى الفقرة (ب) من المادة ٢ من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩ بتخويل القيادة العسامة للقوات المسلحة الاردنية بالاستيلاء على (عين المغاسل) الواقعة في اراضي قربه سوف من اجل تأمين المياه اللازمة لقاعدة الامير محمد الجوية على ان تراعى في ذلك مصلحة الاهلين الذين يستفيدون من مياه تلك العين وانتدفع وزارة الدفاع تعويضاعا دلاعن اية حقوق تثبت في المياه المستولى عليها.

عن رئيس الوزراء سعيد المفتي

امر دفاع رقم (۳۵) لسنة ۱۹۶۳

صادر بمقتضى المادتين ٢و٥ من نظام الدفاع رقم ٢ لسنة ١٩٣٩

بناء على ما تقتضيه السلامة العامة وبالاستناد الى الصلاحية المخولة الى بمقتضى المادتين (٢و٥) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩ ، آمر بنقل اللاجئين الموجودين في حي المعسكر بالقدس الى المكان الجديد الذي اعدته السلطات المختصة لاسكانهم فيه ، كما آمر بمنع اى لاجىء جرى نقله بمقتضى هذاالامر من العودة للاقامة في الحي الملاكور وعلى المافة القدس ان تقوم بهدم المآوى غير الصالحة الموجودة في ذلك الحي بعد اخلائها .

1974/1./0

رئیس الوزراء حسین بن ناصر

مسر

بتخويل الصلاحيات التي لرئيس الوزراء

تمقتضي نظام الدفاع رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٩ الى وزير المالية / الجمارك عملا بالمادة (٣) من نظام الدفاع رقم ٢٤) لسنة ١٩٥٩ اخول وزير المالية / الجمارك الصلاحيات المخولة الي يمقتضي النظام المذكور وذلك اعتبارا من تاريخ نشر هذا الامر في الجريدة الرسمية .

اثب رئيس .الوزراء سعيد المفي

الد الد المال

الاتفاق الاقتصادي الاردني السوري

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٣/٩/٢٥ الموافقة على اضافة مادة (الكابلات – باستثناءتلك التي لا يزيد قطر السلك المعدني فيها على ملمتر واحد اذا كانت معزولة بالبلاستيك مفردا او مزدوجا) الى الجدول (١) الملحق بالاتفاق الاقتصادي الاردني السوري المنشور في الملحق (٢) للعدد (١١٤٠) من الجريدة الرسمية .

قانون الاتجار مع العدو

امر اناطسه

صادر عن معالي وزير الداخلية بمقتضى البند (ب) فقرة (١) من المادة التاسعة

انا وزير الداخلية استنادا الى الصلاحيات المخولة الى في البند (ب) من الفقرة (١) من المادة التاسعة من قانون الاتجار مع العدو لسنة ١٩٣٩ ووفقا للارادة الملكية السامية المنشورة في العدد ١٩٣٦ من الجريدة الرسمية الصادرة في ١٩٣١ من ١٩٣١ وعملا بجميع الصلاحيات الاخرى المتعلقة بهذا الشأن قد امرت باناطة جميع الاموال المنقولة وغسير المنتولة في المملكة الاردنية الهاشمية التي تخص كل من كوليل ولجن وكوليل هالبد حارس الملاك العدو . وبذلك اصبحت اموال المذكورين منوطة بالحارس الملاكور .

وزيـــر الداخلية **صالح المجالي**

تصحيح خطأ

ورد خطأ على الصحيفة ١٣٧٥ من عـــدد الجريدة الرسمية ١٧١٣ الصادر في ١٩٦٣/١٠/١٠ وذلك في السطر الثاني من البند الثالث عبارة بنسبة (٤١٪) من رأسمالها والصواب بنسبة (٤٩٪) من رأسمالها .

数學